

المتحدثين و ملخصات أوراق البحث في المؤتمر



الشيخة/ حصة بنت خليفة بن أحمد آل ثاني
مقررة الأمم المتحدة للإعاقة
قطر

الملخص :

حسب الخبرة التي اكتسبتها كمقرر خاص للامم المتحدة المعني بالاعاقة، سوف اركز على دور البرلمانات والبرلمانيين والمشرعين لجعل حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة، من قواعد مكتوبة الى تطبيق فعلي.

سوف توضح هذه الورقة الخبرة التي اكتسبها مكتب المقرر الخاص من خلال الندوات البرلمانية، حيث تعتبر ايضا الخبرة الاولى للبرلمانيين والمشرعين بعقد حوار مباشر، مما جعل صناع القرار والقانون يؤكدون دور التشريعات بتحقيق تكافؤ الفرص للاشخاص ذوي الاعاقة.

حقق تنظيم مكتب المقرر الخاص للندوات البرلمانية برفع الوعي لاكثر من 500 مشرع في العالم العربي.

كما سوف توضح هذه الورقة كيفية التعامل مع تطبيق الاتفاقية الدولية للاشخاص ذوي الاعاقة على المستوى الوطني، من خلال الخبرة المكتسبة.



د. كريستوفر رينولدس
المدير الإداري للمعهد البريطاني لتطوير التعلم

مؤلف كتاب "Global Logic" ، حصل على درجة الدكتوراه في القانون من جامعة كلاريمونت في الولايات المتحدة الأمريكية، قام بالعديد من المحاضرات في مجالات الأعمال والتسويق العالمي لعشر سنوات من الزمن، وهو المدير الحالي للمعهد البريطاني لتطوير التعليم في دبي، وكلية أندروس الدولية

تطبيق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في دولة الامارات: نقطة بداية

الملخص :

لقد تم صياغة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تحسين جودة حياة المعاقين والتعامل معهم كمواطنين متساوي الحقوق في هذا العالم، لذلك فإن كل دولة هي بحاجة لأن تأخذ بالاعتبار كيفية تطبيق هذه الحقوق والفرص التي يجب أن يتمتع بها الأشخاص المعاقون، لتناسب طبيعتها الثقافية والاجتماعية الخاصة. إن كلاً من الأنظمة الحكومية الحالية فضلاً عن السلوك الاجتماعي يجب أن يتم النظر فيها عند سن أنظمة جديدة لتعزيز حقوق الانسان، ولهذا فإن هذه الورقة تبحث في طبيعة القانون والمجتمع الاماراتي وتحاول إظهار مجموعة من القضايا ذات العلاقة التي من الواجب أخذها بالاعتبار عند تطبيق الاتفاقية الدولية.



جوزيف كوان
رئيس منظمة التأهيل الدولية
اللجنة الدولية للتقنية والبيئة المؤهلة
(ICTA) _ هونج كونج

مهندس معماري مستشار في مجالات البيئة المؤهلة للمعاقين، والمواصلات والسياحة منذ العام 1987. مارس العمل في الهندسة المعمارية في دول استراليا، المملكة المتحدة وفرنسا، وهو مدير خدمة استشارات حرية الوصول في هونج كونج حتى العام 2005، وقام بتأسيس الاستشارات المتخصصة في التصميم العالمي لحرية الوصول

المحور : البيئة المؤهلة للأشخاص ذوي الإعاقة
ورقة عمل بعنوان
البيئة المؤهلة من منظور عالمي نحو مجتمع مؤهل للجميع

الملخص :

في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي تتسم بالضبابية، فإن التركيز على ما يبدو سيكون منصبا على القضايا الاقتصادية الهامة أكثر من التركيز على احتياجات فئات قليلة في المجتمع كالمسنين وذوي الإعاقة.

يقدر عدد الأشخاص الذين لديهم إعاقات دائمة في المملكة العربية السعودية بحوالي 3.73% من عدد السكان أي ما يعادل 900.000 شخص ، في حين يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من إعاقات مؤقتة إلى 25% من مجموع السكان أي ما يعادل 6000.000 شخص.

يظهر السكان في دول مجلس التعاون الخليجي ميل نحو التعمير، حيث تكشف الأمم المتحدة أن عدد المسنين في المملكة العربية السعودية الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاما سيبلغون 2.5 مليون نسمة بحلول عام 2030 و 5.9 ملايين بحلول عام 2050 مما يمثل 6.6% و 13% من اجمالي السكان على التوالي
وقد أظهرت تقارير لدراسات أجريت عام 2000 أن نسبة النساء اللواتي بلغن 65 عاما فما فوق في المنطقة العربية بلغ 3.99% ، بينما كانت نسبة الرجال من نفس الفئة 3.24% ، هذا ومن المتوقع ترتفع النسبة إلى 6.53% للنساء في حين سترتفع للرجال بنسبة 5.63% بحلول عام 2025 .

هذا ويجب على المهندسين المعماريين والمصممين ومخططي المدن والمسؤولين عن المباني ووسائل النقل العام ومزودي الخدمات مخاطبة كل الاحتياجات المتعلقة بإزالة كافة العقبات المادية وتخطيط الخدمات بما يتلائم مع التصاميم والاستراتيجيات المتبعة وفق المعايير العالمية للبيئة المؤهلة .

يجب أن يراعى في تصميم المباني العامة أو الخاصة - سواء للعمل أو أماكن الترفيه - معايير البيئة المؤهلة لكل مستخدميها بمن فيهم ذوي الإعاقة البصرية والسمعية .
كما يجب أن تكون كافة التجهيزات المنزلية سواء المتاحة حالياً أو المخطط لها مستقبلاً سهلة الاستخدام وأمنة وقابلة للتكيف ومرنة وخالية من العوائق لكل من يستخدمها سواء من قبل أصحابها أو زائريهم بما فيهم الأطفال والأمهات وكبار السن والأشخاص من ذوي الإعاقة وجميع الأشخاص الذين يقومون بأعمال مرتبطة سواء العاملين بالصيانة للمباني والذي قد يعاني بعضاً منهم من بعض أنواع الإعاقة.

أما في إطار التعليم فيجب أن يتعلم الأطفال ذوي القدرات المختلفة مع بعضهم البعض ، كما يجب أن ينشأوا في ظل نظام تعليمي موحد مدعم ببيئة مهينة ومؤهلة تحفز وتنثري البيئة التعليمية ، وبالتالي لا تكون محصورة أو محددة في مدارس خاصة منذ البداية .
ومثلما يجب الاهتمام بالبيئة المدرسية المؤهلة ، يجب أن يندرج ذلك على البيئة الخارجية والأماكن المفتوحة ونقاط الوصل بين البنايات بحيث تكون مؤهلة وخالية من العوائق لكافة المستخدمين مهما كانت قدراتهم .
كما يجب أن تكون الحدائق العامة وأماكن الاستجمام والصالات الرياضية مهياً ومزودة بالتسهيلات التي تشجع على الاشتراك والاستخدام من قبل الجميع ، وأن لا يقتصر تصميمها فقط للشباب ومواضيع اللياقة والرشاقة
أما فيما يتعلق بتصميم وسائل النقل العام وما يتبعها من بنية تحتية فيجب أن يتضمن رعاية وعناية من كافة المستخدمين وليس فقط من قبل الشباب أو من الأشخاص الطبيعيين القادرين على الحركة .

سوف تركز هذه الورقة على الوصول إلى البيئة المؤهلة الشاملة للمجتمع من منظور عالمي ولكافة الفئات والأفراد .
ولكي يتحقق الوصول إلى بيئة مؤهلة حقيقية فإن كافة المباني ، ووسائل النقل والمساحات الخارجية يجب أن تكون مطابقة للمواصفات العالمية للبيئة المؤهلة الشاملة المرتبطة ببعضها بمسالك وطرق مهينة وخالية من العقبات والعوائق للجميع



شينا رينولدس
مدير تطوير التعليم
المعهد البريطاني للتعليم والتطوير
دبي

تحمل درجة الماجستير في العلاج الوظيفي، وقد عملت لفترة طويلة في مجال تقديم خدمات العلاج الوظيفي للأطفال ذوي الإعاقة، سواء في بيوتهم أو المدارس أو أماكن العمل .

فتح الأبواب أمام المساواة في الوصول إلى التعليم

المخلص

في الوقت الذي يملك فيه كل طفل الحق في تكافؤ الفرص في التعليم، غالباً ما يُظهر الروتين الاجتماعي في المدارس والصفوف التعليمية الحواجز أمام الأطفال والتي تحول دون أدائهم التعليمي على أفضل وجه. إن الأطفال ذوي الإعاقات الجسدية وذوي صعوبات التعلم والذين لم يتلقوا الدعم الاجتماعي المناسب قد يصبح أداءهم التعليمي دون المطلوب، ويعانون من تدني تقدير الذات، ويصبحون مشتتين وخائبي الأمل من المدرسة، لذلك فإن كلاً من المعلمين والطلاب بإمكانهم أن يساعدوا الطلاب المعاقين من أجل التغلب على هذه العقبات التعليمية.

كارين هول
مسؤولة التقييم والمراجعة
الكلية الوطنية الملكية للمكفوفين
بريطانيا

التعلم طريق النجاح: تفريد التعليم في الكلية الملكية البريطانية للمكفوفين. الكلية الرائدة في المملكة المتحدة في مجال التدريب والتعليم الإضافي للأشخاص فاقد البصر والإعاقات الأخرى.

المخلص:

تقدم هذه الورقة لمحة عامة على خبرة وممارسة الكلية الملكية في مجال دعم وتطوير مهارات الأشخاص ضعاف البصر من خلال تقديم برامج تعليمية فردية كاستجابة للتقييم المهني لاحتياجات المتعلمين الخاصة والفردية:

- المبادئ التوجيهية، بما في ذلك سبب أن تقييم الحاجات التعليمية والنمائية الفردية يعد أمراً ضرورياً، موضحاً بدراسة حالات.
- نظرة عامة على رحلة المتعلم والتعلم بما في ذلك المكونات الرئيسية لبرامج التعليم
- دور فريق دعم الطلاب في الكلية الوطنية
- قياس التقدم والإنجاز
- الغايات والنتائج
- أهمية التعليم من أجل الدمج، دعم المتعلمين في عملية انتقالهم من أجل المشاركة الفعالة في المجتمع في مجال العمل و / أو الأنشطة المجتمعية.



**فيونوس الاكان
الأمين العام
منظمة التأهيل الدولية**

رئيسة سابقة لمنظمة المعاقين العالمية، حصلت على درجة البكالوريوس في الإعلام ودرجة الماجستير في الإدارة العامة، تقلدت عدة مناصب في مؤسسات المعاقين المحلية فيا لفلبين وفي العالم، وعضوية العديد من مؤسسات المجتمع المدني العالمية، حصلت على جوائز في لنشاطها في ميدان الإعاقة، ولها مجموعة من المؤلفات في نفس المجال.

دور الأشخاص ذوي الإعاقة في تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة في حقوق ذوي الإعاقة

الملخص:

إن تبني اتفاقية الأمم المتحدة في حقوق ذوي الإعاقة يبشر بانبلاج فجر جديد لصالح تمييز فئة قليلة في أي مجتمع ودولة في العالم، حيث أن هذه الاتفاقية واحدة من اتفاقيات حقوق الإنسان والتي تعتبر الخطوة الأساسية للمضي قدما، ومحصلة الجهود الطويلة المبذولة خلال عقود لتحسين وتطوير ودعم وتقديم الأشخاص من ذوي الإعاقة ومشاركتهم الفاعلة في حياة مجتمعاتهم، وتتضمن هذه الاتفاقية الإحتياطات والتدابير التي تعتبر هامة وحاسمة في وضع حد للإنتهاكات التي تمارس ضدهم من جهة ، ودعم وحماية حقوق الإنسان من جهة ثانية

وتضمن الإتفاقية تعريف جميع الأشخاص ذوي الإعاقة قبل صدور القانون، وتدعو إلى وقف كافة أشكال التمييز ضدهم في القانون – سواء التمييز التي تتضمنه التشريعات – وفي التطبيق كما هو الحال في توظيفهم وذكر أمثلة عامة على معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة بسبب وجود قناعات مسبقة بأنهم يفتقرون للمهارات الأساسية اللازمة لإنجاز بعض المهام والأعمال

وقد أوضحت الإتفاقية بما لا يدع مجالا للشك الحاجة لاستشارة الأشخاص من ذوي الإعاقة وأن يتم إشراكهم بشكل كامل في أية خطوة تتم بالطريقة التي يتم فيها تطبيق الإتفاقية وكذلك الإشراف على آليات التطبيق.

ويهدف مبدأ المشاركة والدمج إلى غمس الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع الكبير، وفي صناعة القرارات التي تؤثر عليهم بشكل مباشر أو غير مباشر.

وكما تعرفون فإن هناك اتجاهين لعملية الدمج : يجب أن يرحب الأشخاص من غير ذوي الإعاقة بمشاركة الأشخاص من ذوي الإعاقة في كافة الأنشطة في مجتمعاتهم ومعرفة المساهمات الكثيرة التي يستطيعون تقديمها في تطوير مجتمعاتهم والرفي بها . إن الإعاقة ليست سببا في عدم تمتع الأشخاص من ذوي الإعاقة بحقوقهم في المشاركة بأدوارهم في مجتمعاتهم على أساس المساواة مع الآخرين.

إن ضمان التطبيق الفعال لهذه الاتفاقية يكمن في الدور الهام الذي يلعبه الأشخاص من ذوي الإعاقة والذي لا يمكن التقليل من شأنه أو تهميته.

ويجب أن يكون جلياً طوال الوقت بأن الأشخاص من ذوي الإعاقة هم الخبراء بأوضاعهم واحتياجاتهم، وأنهم بالفعل شاركوا في المفاوضات التي تخللت الإتفاقية الدولية في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة " وبدونهم لا يمكن نقاش أي شيء يخصهم، فلا شيء عن الأشخاص ذوي الإعاقة بدون الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم " .



نوره ابراهيم المري
مدير إدارة التربية الخاصة
وزارة التربية والتعليم
الامارات

حاصلة على ماجستير في التربية الخاصة- كلية التربية في جامعة بتسبرج في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي معيدة وعضو هيئة تدريس سابق في جامعة الإمارات، مدير سابق لمركز التدخل المبكر في الشارقة. حاصلة على جائزة الشيخ راشد للتفوق العلمي للأعوام (1991، 1996، 2001) ومشاركة بأوراق عمل في العديد من المؤتمرات وورش العمل في مجال الإعاقة.

مقترح المبادئ والقواعد العامة للتربية الخاصة

الملخص:

- إن الهدف الرئيسي لإدارة التربية الخاصة تهو توفير فرص الالتحاق للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (فنتي الإعاقة والموهبة) بالبرامج الملائمة في مدارس الدولة. وذلك من خلال القيام بمهامها الرئيسية وهي:
- 1- التأكد من أن الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (فنتي الإعاقة والموهبة والتفوق) يلتحقون ببرامج ملائمة في المدارس الحكومية بالدولة وفقاً للوائح والقوانين السارية.
 - 2- إعداد معايير لبرامج التربية الخاصة بالمدارس ومتابعة تطبيقها بعد اعتمادها بالتنسيق مع الجهات المعنية بالدولة.
 - 3- دراسة البرامج والنشاطات المتعلقة بالتربية الخاصة التي تنظمها مراكز الخدمات والمناطق التعليمية.
 - 4- تقديم المساعدة الفنية للوحدات التنظيمية والمدارس لدعم جهودها في إعداد البرامج لتدريس الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.
 - 5- تطوير مهارات الهيئات الإدارية والتعليمية، ودعم قدراتهم في العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.

و لذلك قامت إدارة التربية الخاصة بإعداد هذه المبادئ والقواعد العامة للتربية الخاصة لوضع الأسس والمعايير العلمية والعملية لتقديم الخدمات المناسبة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (فنتي الإعاقة والموهبة والتفوق) وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية. كما

نأمل من خلال تنفيذ هذه المعايير بتطبيق مواد القانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 حول حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجال التعليمي عن طريق توفير كافة الخدمات اللازمة للطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ، وتوفير التدريب المناسب للمعنيين من أفراد أو مؤسسات تعليمية ووضع السياسات العامة والإجراءات التنفيذية لتعليم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة في المؤسسات الحكومية والخاصة.

كما تقوم الإدارة على إيجاد الحلول المناسبة للتحديات التي تواجهها لتقديم هذه الخدمات والبرامج الملائمة للطلبة بالتنسيق مع كافة الجهات من المناطق التعليمية والمدارس والهيئات والوزارات لتقديم الحلول المناسبة ولمساعدة المناطق التعليمية والمدارس على تطوير المفاهيم الواضحة حول خدمات التربية الخاصة . وستكون وزارة التربية والتعليم مسؤولة عن تعليم الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة (الروضة وحتى الصف الثاني عشر) . ويمكن للطلاب الانتقال من المدرسة إلى المؤسسات غير الأكاديمية العاملة مع ذوي الاحتياجات الخاصة وبالعكس توصيات الخطة التربوية . وهنا تجب الإشارة إلى أهمية تعاون وزارة التربية والتعليم مع المؤسسات والجهات المعنية الأخرى (كوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة الأشغال، الجامعات، ومراكز الأشخاص من ذوي الإعاقة) والتي تقدم خدمات لطلبة التربية الخاصة (مثل العلاج الطبيعي والوظيفي والأجهزة وإعداد وتجهيز المباني..الخ) . كما ستتعاون الوزارة مع هذه الجهات بغرض تبادل الخبرات والتدريب وتكامل الأدوار في جميع المجالات مثل الجامعات لتقديم التدريب المتخصص وتدريب المعلمين الذين يحتاجون إلى رفع مستوى مهارات التدريس لديهم أو الحصول على شهادات أو دورات علمية في التربية الخاصة . محتويات المبادئ والقواعد العامة للتربية الخاصة:

فلسفة ورؤيا ورسالة التربية الخاصة كما تتبناها الوزارة وفلسفة الدمج بشكل عام. ثم أهداف التربية الخاصة ، أما في الفصل الذي يليه فسنستعرض وبشكل تفصيلي المبادئ والقواعد العامة للتربية الخاصة وهي:

- فئات وبرامج التربية الخاصة.
 - إجراءات الكشف والتعرف وتحديد الخدمات
 - البرامج ونظام الانتقال بين المستويات
 - الكوادر الفنية والتعليمية والإدارية .
 - الكفاءات العلمية والتدريب المهني
 - حقوق وواجبات أولياء الأمور.
 - برامج التربية الخاصة في التعليم الخاص (المدارس الخاصة)
- كما تم إلحاق هذه المبادئ والقواعد العامة في التربية الخاصة بالقانون الاتحادي رقم 29 لسنة 2006 حول حقوق الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة في المجال التعليمي والمصطلحات التعريفات الخاصة بالتربية الخاصة.



عبد الرحمن المودني
محاضر وناشط حقوقي في مجال الاعاقة بالمملكة المغربية

مؤطر لدورات تكوينية في مجال الإعاقة
محاضر و فاعل جمعي و فنان تشكيلي

متعاون مع عدة هيئات وطنية ودولية مهتمة بالإعاقة

حاصل على:

ميدالية تكريم - ميدالية التضامن - من صاحب الجلالة الملك محمد السادس ملك المغرب على الإسهامات في مجال إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب.

الإصدارات:

كتاب: تقنيات الإرشاد في دعم أسر الأطفال المعاقين

الاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة :

ودور الجمعيات المحلية في إنكفاء الوعي الحقوقي لدى أسر الأطفال المعاقين من الأوساط الشعبية

الملخص:

الهدف العام :

تعزيز قدرات جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة في معرفة المبادئ والمرجعيات الأساسية لإنكفاء الوعي الحقوقي لدى أسر الأطفال المعاقين من الأوساط الشعبية

الأهداف الخاصة :

إطلاع المشاركين على:

- التغييرات اللازمة في منهجيات عمل الجمعيات .
- التحرك المطلوب في دينامية التنمية المحلية نحو تنمية دامجية
- فوائد التشبيك من أجل حماية حقوق الأطفال المعاقين
- استثمار الأنشطة الاعتيادية للجمعيات في جهود إنكفاء الوعي الحقوقي
- سرد بعض الأدوات المساعدة في التحسيس والتوعية بالحقوقي الأوساط الشعبية

الفئة المستهدفة :

- منتسبوا ومسيروا الجمعيات العاملة في مجال الإعاقة .
- أطر الجمعيات التنموية والحقوقية المهتمة بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة .
- المختصون المهتمون بالمقاربة الحقوقية للإعاقة

إذا كان إنكفاء الوعي وأهميته قد حضى باهتمام وحيز من محتوى الاتفاقية حيث أفردت له المادة الثامنة 8 التي نصت على أن الدول الأطراف تتعهد باتخاذ تدابير من أجل: إنكفاء الوعي في المجتمع بأسره بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك على مستوى الأسرة، وتعزيز احترام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم؛ والتصدي للصور النمطية السلبية والممارسات الضارة بالأشخاص ذوي الإعاقة، بما فيها تلك القائمة على الجنس والسن، في جميع مجالات الحياة؛ فأن الفئات الأكثر حاجة إلى إنكفاء الوعي الحقوقي هي أسر الأطفال المعاقين من الفئات الشعبية والتي تتواجد غالبا في أحياء غير مهيكلة بشكل ملائم وذات كثافة سكانية عالية حيث تنتشر الأمية والفقير. وللجمعيات العاملة عن قرب في المجتمعات المحلية دور ذو أهمية بالغة، في إنكفاء الوعي الحقوقي لدى هذه الفئات وتعديل

اتجاهاتها السلبية تجاه الإعاقة والأطفال لمعاقين، بإدماج المنظور الحقوقي في كافة أنشطتها المعتادة مع أسر الأطفال المعاقين والتعريف بالاتفاقية الدولية لحقوق ذوي الإعاقة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الأمم المتحدة سبق لها أن قادة حملة عالمية لنشر حقوق الإنسان و كانت شعاراتها الأساسية:

- 1- أن من يعي حقوقه له أفضل الحظوظ لحمايتها.
 - 2- أن المعرفة الجماعية لحقوق الإنسان تمثل أحسن وأضمن درع يقي مخاطر الانتهاكات.
 - 3- أن من يتعرف على حقوقه يصبح أكثر حرصاً على احترام حقوق غيره.
- مما يجعل الحاجة إلى هذه الخطوة في مجال حقوق ذوي الإعاقة بعد الاتفاقية الدولية جليا ولا بد للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة على صعيد المجتمعات المحلية من الانخراط في هذا الزخم الحقوقي الدولي وذلك بتطوير منهجيات عملها في هذا الاتجاه، من أجل القيام أولاً بإذكاء الوعي والتعريف بالاتفاقية الدولية على المستوى المحلي وثانيا برصد تنفيذ مقتضياتها ن طرف الهيئات المعنية . و من أجل ذلك لا بد لهذه الجمعيات من وضع خطط لتقوية قدراتها ، سواء تعلق الأمر بقدراتها البشرية والمؤسسية كمنظمات أو باستراتيجيات عملها وطرق تنفيذ برامجها، من حيث التواصل مع الأسر والمجتمعات المحلية و خطط التطوير هذه يمكن تقسيمها إلى أربع مرتكزات:

المرتكز الأول: المرجعيات الأساسية.

المرتكز الثاني: الهيكلة و الموارد البشرية.

المرتكز الثالث: الأنشطة الاعتيادية.

المرتكز الرابع: التأطير و الدعم المنهجي لجماعات للأسر.



الدكتوراه / آمنه على السويدي

مستشار الشؤون الاجتماعية بمكتب وزير الشؤون الاجتماعية 2009 في قطر
عضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف.
المقرر الخاص للبروتوكول الاختياري لاتفاقية الأشخاص ذوي الإعاقة.

• الوظائف السابقة:

- مستشار بالمجلس الأعلى لشؤون، إدارة ذوي الاحتياجات الخاصة 2003-2008.
- محاضر في جامعة قطر في برنامج دبلوم التربية الخاصة.
- نائب رئيس اللجنة الخاصة بدمج الأطفال المعاقين بالمدارس العامة.
- رئيس الوفد القطري الخاص بدراسة الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ومناقشتها بنيويورك.(2004-2007)
- عضو اللجنة التنسيقية المشتركة للتعامل مع الإعاقة بدول مجلس التعاون.من الفترة (2004-2008)
- عضو فريق مسح الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة والإشراف على الاستثمار الخاصة بالمسح.(2006-2007)
- مستشار لبعض المدارس الخاصة بالأطفال المعاقين.
- عضو الجمعية القطرية لرعاية الأشخاص المعاقين.

○ عضو جمعية أولياء أمور الأطفال المعاقين.

● الخلفية التعليمية

- الدكتوراه في مجال فلسفة التربية - تخصص سياسات الأسرية الخاصة بالمعاقين جامعة "هل" Hull المملكة المتحدة فبراير 2002م. "أول قطرية تحصل على الدكتوراه في هذا التخصص"
- دورات وبرامج في مجال إدارة مدارس التربية الخاصة و ثقافة الصم ولغة الإشارة من جامعة جالوديت -ولاية فرجينيا- الولايات المتحدة الأمريكية.
- ماجستير في التربية الخاصة- من جامعة الخليج العربي بمملكة البحرين 1993م.
- الدبلوم العالي في التربية الخاصة من جامعة الخليج العربي بمملكة البحرين 1991م
- عملت موجهة للتربية الخاصة (الخاصة بالمعاقين) في وزارة التربية والتعليم بدولة قطر منذ 2002م.
- عملت بالتدريس في مدرسة التربية الفكرية (الخاصة بالأطفال المعاقين) بدولة قطر منذ عام 1987-1998م.

آليات متابعة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الملخص:

لضمان تنفيذ الدول في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتزاماتها التي وقعت و صادق عليها ، وضعت الأمم المتحدة آليات لمتابعة تنفيذها من خلال تضمين هذه الاتفاقية بنودا تلزم الدول الأعضاء المصادقة عليها بإعداد تقارير دورية تقدم للأمم المتحدة، وتتضمن الإجراءات والتنظيمات التي اتخذتها كل دولة لتتوافق مع بنود هذه الاتفاقية، ولم يقتصر الأمر على إعداد هذه التقارير ، بل نصت هذه الاتفاقية على تشكيل لجنة دولية للاتفاقية، تضم عددا من الخبراء الدوليين ممن لهم علاقة وخبرة بموضوع الاتفاقية يتم اختيارهم بالاقتراع السري في اجتماع يعقد كل سنتين ويضم الدول الأطراف بالاتفاقية، وتكون هذه اللجنة معنية بمتابعة مدى تنفيذ كل دولة لالتزاماتها في أي من الاتفاقيات التي توقع وتصادق عليها.

وتقوم اللجنة بهذا الدور من خلال دراسة تقارير الدول حول حقوق المنصوص عليها في الاتفاقية ، وما يتوفر من معلومات لدى وكالات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني، ثم تقوم هذه اللجان بمناقشة كل هذه المعلومات مع وفد ترسله الدولة العضو لمقر اللجنة في جنيف مقر الممثل السامي لحقوق الإنسان، وتتضمن المناقشة التي تدوم يوما كاملا تساؤلات وتعليقات من أعضاء اللجنة الدولية وحوار مع ممثلي الدولة، ثم تصدر اللجنة في ضوء ما ورد في تقرير الدولة العضو وما دار من مناقشة مع وفدها تقريرا يتضمن ما دار من مناقشة وملاحظات وتوصيات اللجنة الدولية للدولة العضو فيما تراه من نقاط أو موضوعات تحتاج إلى تعزيز أو متابعة.



المهندس/ مختار محمد الشيباني

معماري

رئيس الهيئة الدولية للتقنية والوصول في العالم العربي / ICTA RI

مراكز

- حاصل على الماجستير في الهندسة المعمارية
 - إستشاري الوصول بالمعهد العربي لإنماء المدن
 - ممثل المملكة العربية السعودية في الاتحاد الدولي للمعماريين
 - ممثل المملكة العربية السعودية في منظمة التقييس الدولية - ISO/TC59/SC16.
 - إستشاري الوصول في مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة
 - عضو مجلس إدارة الجمعية السعودية لعلوم العمران.
- له مؤلفات في مجال معايير التصميم العامة لذوي الاحتياجات الخاصة في بناء البيئة، وأفضل الممارسات في مجال التصميم العالمي.

ملخص ورشة العمل:

الوصول الشامل في البيئة العمرانية العربية

ما زالت البيئة العمرانية العربية تحتاج للكثير من الجهد والبناء وتأسيس مفهوم التصميم الشامل الذي يعطي الأشخاص ذوي الإعاقة حقهم الطبيعي في ممارسة الحياة كباقي قطاعات المجتمع. إن مستقبل البيئة العمرانية العربية يرتكز بقوة على انتشار وفهم الجميع لمعنى التصميم الشامل الذي يركز على أحقية كل قطاعات المجتمع في الاستفادة من كل نواحي البيئة العمرانية، فقد ولد الناس جميعاً متساوون. وقد أشارت الاتفاقية الخاصة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي أصدرتها الأمم المتحدة وصادقت عليها معظم دولنا العربية إلى ذلك بوضوح. يجب على المسؤولين ومراكز القرار في دولنا العربية التأكيد على تنفيذ معايير الوصول الشامل في كل نواحي بيئتنا العمرانية وشرح معنى التصميم الشامل حتى يكون المعيار لكل المباني القائمة وقيد التصميم.

غرض الورشة

غرس فكرة الحاجة الماسة لفهم معنى الوصول الشامل لمتخذي القرار والمعماريين والمهندسين وكل من له أي تأثير على البيئة العمرانية للتفكير الإيجابي والوصول إلى بيئة عمرانية سهلة الوصول للجميع.

النتائج المتوقعة

التوصل لحلول لتحديات الوصول التي نعيش عليها الآن وإلغاء الفوارق التي اعتدناها وتمكين كل أفراد المجتمع من الوصول الشامل.



د. مهند صلاح العزة
منسق منطقة الشرق الأوسط للحقوق وكسب التأييد
منظمة هاندكاباب إنترناشونال، عمان الأردن

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عامان من النفاذ، الأثر الآني وأفاق التطبيق

الملخص:

تعالج هذه الورقة من خلال القراءة التحليلية والموضوعية الأثر الواقعي والقانوني لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على الوضع العام للإعاقة وذلك على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ومنهجية البحث تركز على تقييم ما تم اتخاذه من خطوات ومبادرات في بعض الدول العربية من حيث الشروع في تعديل منظومة التشريعات الوطنية ذات الصلة وتبني رؤية استراتيجية في ما يخص قضايا الإعاقة ومدى انعكاس روح الاتفاقية ومبادئها في تلك المبادرات.

وسوف نتناول بالتفصيل خريطة المصادقة على الاتفاقية ودلالاتها.

فإذا تسنى لنا ذلك كله وتجلت حقيقة الأثر الواقعي والقانوني للاتفاقية حتى الآن، فإنه لا بد من بعد أن نتناول بالتفصيل مستقبل الاتفاقية في ضوء الواقع الاجتماعي والسياسي في المنطقة وحال منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وموقعها في حلبة منظمات المجتمع المدني، ناهيك عن وجوب تحري الإرادة السياسية في مراكز صنع القرار في دول المنطقة من حيث استعدادها ومقدرتها على تفعيل أحكام الاتفاقية وتبنيها بوصفها إطار عمل ومرجعية أساس.

ولعل رصد تطبيق الاتفاقية يعد حجر الزاوية في تبيان حقيقة أثر الأخيرة ومدى التزام دول المنطقة بجورها وأحكامها العامة والتفصيلية. وفي هذا الصدد، تبرز ضرورة تعزيز العمل المدني في مجال الإعاقة وتطوير قدرات المنظمات ذات العلاقة على أساس

أيدولوجي قوامه ممارسة الحقوق على أساس من المساواة مع الآخرين وتكافؤ الفرص في بيئة تتلشى فيها العوائق المادية والمعنوية التي تلعب الدور الأساس في تكوين حالة الإعاقة.

ملخص ورشة العمل:

الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة، مفاهيم أم سوء فهم؟

يعترف القانون لكل إنسان ولد بهذه الصفة بأهلية قانونية فحواها صلاحية بمعناها القانوني لاكتساب الحقوق والقيام بالتصرفات في الشؤون كافة. وبهذا المعنى، فإن الأهلية القانونية تنقسم إلى قسمين رئيسيين: أهلية الوجوب، ومعناها أن الإنسان بمجرد التحاقه بركب هذه الحياة وليدا صغيرا، تجب له جملة من الحقوق أعلاها الحق في الحياة الذي يستتبع حقوقا أخرى من بينها الحق في الصحة. فالصغير الذي يتم إعطاء الأمصال الدورية له من وزارة الصحة، إنما يحصل على تلك الأمصال بمقتضى أهلية الوجوب التي ثبت له بموجبها الحق في الصحة، وقس على ذلك الحق في التعليم والتنقل وسلامة الجسد الخ. أما القسم الثاني للأهلية القانونية، فهو أهلية الأداء، وكما هو واضح من تسميتها، فإنها تنصرف إلى ممارسة ما ثبت للشخص من حقوق وفقا لأهلية الوجوب وصلاحية ذلك الشخص للقيام بالتصرفات القانونية التي ترتبط بممارسة تلك الحقوق. فالحق في التعليم مثلا، يتطلب حرية الاختيار من جانب المتمتع به. والحق في الصحة، يفترض موافقة الشخص على ما يقدم له من خدمات وله كذلك الموازنة والاختيار والتفضيل. هذا فضلا عن الحقوق الخاصة بالحياة الأسرية على رأسها الزواج والإنجاب وكذلك الحق في المشاركة في الحياة العامة الخ. إن ممارسة هذه الحقوق يفترض أن الشخص قد اكتسب أهلية الوجوب بقاءً، ثم هو من بعد يمارس تلك الحقوق من خلال التعبير عن إرادته وترجمة تلك الإرادة إلى تصرفات قانونية وواقعية.

والسؤال الآن: ما هو أثر الإعاقة على الأهلية القانونية؟

في الواقع، لقد كانت المادة 12 من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مثار جدل كبير من حيث أن الدول الأطراف قد تحفظ بعضها وتحديدًا الدول العربية في جلها وروسيا والصين، على نصها الذي يلزم الدول الأطراف بالاعتراف للأشخاص ذوي الإعاقة بأهلية قانونية كاملة على أساس من المساواة مع الآخرين. وقد كانت حجة الدول أن الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتصور منحهم أهلية الأداء نظرا لما هو سائد من مفاهيم خاطئة ونقص في المعرفة حول بعض أشكال المساعدة القضائية والقانونية التي تتيح للشخص التعبير عن إرادته واتخاذ القرار الذي ينسجم مع حقيقة هذه الإرادة إذا ما تعذر التعبير عنها مباشرة. وقد تعللت بعض الدول العربية بأحكام الشريعة الإسلامية وقوانين الولاية على المال بوصفها من مسوغات الاعتراض على نص المادة 12 بصيغتها الراهنة في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي هذه الورقة، فإننا سوف نعالج تأثير الاعتراف الناقص بالأهلية القانونية على تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وحياتهم الأساسية وما يكرسه هذا الاعتراف المجتزء من تمييز وما يشكله من انتهاك لمبادئ حقوق الإنسان التي سارعت الدول العربية إلى المصادقة على مواثيقها وعهودها واتفاقياتها الملزمة. ثم نبين من بعد، مدى حق الدول في التحفظ على الأهلية القانونية الواردة في الاتفاقية، ثم نحلل موقف الدول العربية المتشدد من هذه المسألة مقربين ذلك ببحث حقيقة المسألة في الفقه الإسلامي لنستبين صواب الاحتجاج بمبادئ الشريعة للاعتراض على مسألة جوهرية كهذه. وبعد، فإننا سوف نختتم هذه الدراسة ببعض التوصيات التشريعية التي تحقق المساواة أمام القانون للأشخاص ذوي الإعاقة.



موسى شرف الدين
رئيس منظمة الإحتواء الشامل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
عضو شرف مدى الحياة في منظمة الإحتواء الشامل
رئيس الإتحاد اللبناني لجمعيات الإعاقة العقلية
رئيس جمعية أصدقاء المعاقين

- والد لثلاثة أبناء إثنين منهم شباب من ذوي الإعاقة المركبة
- طبيب إخصائي بالإعاقات النمائية من جامعة جونز هوبكنز
- محاضر ومدرس في جامعة بيروت الأميركية والجامعة اللبنانية الأميركية
- مؤلف العديد من الكتب والمنشورات حول الإعاقة بالعربية والإنجليزية
- منظم ورئيس العديد من المؤتمرات والندوات الوطنية والإقليمية

مسارات نحو الدمج التربوي

الملخص:

طرأت تغييرات جذرية على سبل التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة على مختلف الأصعدة وذلك مع بدايات القرن العشرين وتسارعت وتيرة تطور الآليات والسياسات في العقود الماضية. فقد ظهرت البوادر الأولى مع نشوء فكرة التربية الخاصة كنظام تعليمي أمثل للأطفال ذوي الإعاقة خارج منظومة التعليم العامة بحجة أنه لا يمكن توفير الحاجات التربوية للأطفال ذوي الإعاقة في المدارس النظامية التقليدية. فانتشرت حول العالم مراكز للرعاية النهارية أو ذات النظام الإقامة الداخلية. وتطورت لاحقا إلى أشكال متفاوتة من إشراك كافة التلاميذ بغض النظر عن مستويات نمائهم أو إعاقاتهم في نشاطات وبرامج تعليمية وتربوية وإبداعية ورياضية. وتم تحضير مراكز التربية الخاصة وفق الصعوبات التربوية التي تواجه التلاميذ القاصرين بصريا أو التلاميذ القاصرين سمعيا أو التلاميذ الذين يعانون من صعوبات تعلمية أو سلوكية أو صعوبات مركبة. ولكن الوجه الآخر لمرآة منظومة التربية المختصة هو إستحداث ثقافات وعادات وتقاليد وأعراف وحتى هويات هجينة للتلاميذ ذوي الإعاقة والذين بنتيجتها تم عزلهم عن مجتمعاتهم وعن أسرهم. وإنسحب ذلك على "المربين المختصين" والذين عليهم أن يحرصوا كفاتهم كمدرسين

حيث يلزمون بالتزود بآليات إضافية كلغة الإشارة و طريقة برايل. كما إنسحب ذلك على كافة الأمور الحكومية والجامعية و الإجتماعية والأسرية وجمعيات أولياء الأمور.

وهناك تحديات إضافية امام التلاميذ ذوي الإعاقة وأسره لعل أهمها تواجد معظمهم في أماكن جغرافية على مسافات من المراكز الحضرية التي عادة ما تتوفر فيها مكونات "التربية المختصة" مما يلزمهم على خيارات صعبة تراكم عليهم التبعات والصعوبات.

وأخيرا وليس آخرا تكمن التكلفة المادية العالية لتوفير كافة مستلزمات "التربية المختصة" في غياب لتحديد مدى الجدوى الاقتصادية من ذلك مما يضع القيمين على السياسات التربوية والحكومات وقطاعات المجتمع في مواقع صعبة والبحث عن آليات تكون أكثر جدوى قيميا وثقافيا وإنسانيا واللجوء إلى منهجيات مرتكزة على الحقوق الموروثة للتلاميذ ذوي الإعاقة وأسره. بحيث يكون ذو الإعاقة في المقعد الدراسي الذي من المفترض أن يكون به دون تمييز مرتكز على الإعاقة. وأن يكون جزءا من الحق في الاختلاف ومن التنوع.



المتحدث الأول:

م. عبد الرضا أبو الحسن
مدير إدارة تخطيط وتطوير القطارات
هيئة الطرق والمواصلات دبي

يحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية، خبرة 21 سنة في مجال مشاريع التخطيط الحكومي، عضو في المعهد الأمريكي للمهندسين المعماريين، وجمعية مهندسي الامارات، وجمعيات عالمية أخرى ذات علاقة بالمجال.

المتحدث الثاني:

م. منى العصيمي
مدير التصميم المعماري، ونائب مدير إدارة تخطيط وتطوير القطارات بالإتابة
هيئة الطرق والمواصلات دبي

تحمل درجة البكالوريوس في الهندسة المعمارية من جامعة الإمارات العربية المتحدة

بيئة خالية من الحواجز في محطات مترو دبي

الملخص:

تحتوي ورقة العمل على الأفكار الرئيسية التالية:
التصميم الخالي من الحواجز والمعوقات في محطات مترو دبي
عناصر التصميم الخالي من الحواجز والمعوقات في محطات مترو دبي

1_ النقل العمودي:
المصاعد، السلالم الكهربائية، المنحدرات، السلالم
2- النقل الأفقي:

- الأبواب المنزقة في المحطات والمداخل الرئيسية
- الأبواب الرئيسية
- مسارات للمس
- واجهات الأبواب
- إضافات معينة من أجل حركة خالية من الحواجز
- بوابة واسعة للمعوقين
- منضدة استقبال من أجل التذاكر خاصة بالمعاقين
- تركيب هواتف خاصة بالمعاقين
- مراحيض ومرافق صحية خاصة بالمعاقين
- مراعاة سهولة استخدام الكرسي المتحرك داخل قطارات دبي
- توفير أنظمة الحصول على المعلومات العامة

تهاني أحمد تهاني الملا
مهندس أول بنية وخدمات الجيل القادم
هيئة تنظيم اتصالات

تحمل درجة البكالوريوس في نظم المعلومات التطبيقية للاتصالات، وتعمل حالياً في هيئة تنظيم الاتصالات ضمن فريق الخدمات في إدارة شؤون التنمية التقنية كمهندس أول

مشروع "صدى الصمت"
توظيف التكنولوجيا في التواصل الهاتفي للمعاقين سمعياً (تجربة إماراتية)

الملخص:

"صدى الصمت" هي واحدة من مبادرات هيئة تنظيم اتصالات لربط الأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة بوسائل الاتصالات، ومساعدتهم على التواصل مع المجتمع وتمكينهم من استخدام الاتصالات بشكل فعال. لقد اتخذت هيئة تنظيم اتصالات زمام المبادرة وشاركت وقادت حملة تبرع ساهم خلالها قطاع الاتصالات في الامارات بـ 8 ملايين درهم لدعم صندوق المسؤولية الاجتماعية التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية من أجل هذه القضية. لقد دعمت هيئة تنظيم اتصالات "مشروع صدى الصمت" والذي يعتبر الأول من نوعه في الشرق الأوسط، بهدف دعم ذوي الإحتياجات الخاصة عبر تزويدهم بخدمات اتصالات ذات تقنية حديثة تلبي احتياجاتهم، أسوة ببقية أفراد المجتمع، ويشمل برامج تقنية متقدمة لضمان سهولة استخدام أدوات الاتصالات أسوة ببقية أفراد المجتمع. وتهدف هيئة تنظيم اتصالات إلى استخدام تقنية الاتصال لتقديم الخدمات إلى الصم، المعاقين سمعياً ونطقياً وإلى الأشخاص غير المعاقين أيضاً والذين يريدون التواصل مع الصم وذوي الإعاقات السمعية والنطقية، وسوف تستخدم من أجل ذلك التقنية المناسبة لتحويل النص إلى صوت والصوت إلى نص ، بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي ستكون مفيدة لهذه الفئة

ثريا خليل

الإعاقات النفسية الاجتماعية: الحقوق والحقائق في سياق اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

ملخص ورشة العمل:

كانت قضية الإعاقات النفسية والاجتماعية دائماً واحدة من أكثر مواضيع الإعاقات إشكالية عند معالجتها سواء من وجهة نظر الحقوق، التشريعات، الدمج الاجتماعي. حيث خضع ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية عبر التاريخ لأبشع أشكال التمييز والمعتقدات الخرافية في كل الحضارات. لذلك، سوف تقدم هذه الورقة ملخصاً لمختلف أشكال التمييز والإساءة التي تعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية، وسوف تركز على حقوقهم التي تم تجاهلها، بما فيها الحق في حرية الاختيار فيما يتعلق بحياتهم، وأشكال العلاج، والحالة الاجتماعية والاقتصادية... الخ. وسوف تنظر الورقة إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والبنود ذات الارتباط المباشر بالأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية، وخاصة المادة (12) " المساواة في الحقوق أمام القانون " والتي تركز على الأهلية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقات بشكل عام، وخاصة الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية. وسوف تناقش الورقة أيضاً، وبشكل مختصر، وضع الأشخاص ذوي الإعاقات النفسية الاجتماعية في المنطقة العربية وكيف ستؤثر عليهم التحفظات المقدمة من دول المنطقة على المادة (12) من الاتفاقية.



رجاء عبد الله المصعبي
رئيس المؤسسة العربية لحقوق الانسان
السكرتير الوطني لمنظمة التأهيل الدولي
اليمن

حصلت على الدبلوم العالي من جامعة جنيف، وهي مدربة وخبيرة في مجال حقوق الطفل، حاضرت في العديد من المؤتمرات العربية والعالمية، وقامت بالعديد من الأبحاث حول الأشخاص ذوي الإعاقة، وهي عضو بارز في العديد من المنظمات العربية والدولية، وناشطة في مجالات المرأة والإعاقة والطفولة. وترأس مؤسسة حقوق الإنسان العربية وغيرها من المناصب.

دور منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمع المدني في رصد اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة و التعريف بها

الملخص:

تستعرض الورقة التالي:

أولاً: كل الجهود الكثيرة و الرائعة التي قامت بها المنظمات في جميع أنحاء العالم من اجل إثبات حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى الدولي على النحو التالي:

- 1- " الإعلان العالمي لحقوق الإنسان " الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1984م.
- 2- إعلان عام 1981م السنة الدولية للمعاقين العام 1981م ، و قد أسفرت تلك الجهود عن " برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين " الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر ديسمبر (كانون الأول) عام 1982م.
- 3- إعلان الأمم المتحدة الفترة 1983 – 1992م أن تكون " عقد الأمم المتحدة للمعوقين ".
- 4- إصدار " القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمعوقين " في ديسمبر 1993م.
- 5- تبنى الأمم المتحدة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في أغسطس 2006م، و البدء بالتوقيع عليها في مارس 2007م والبدء بتنفيذها بعد مصادقة 20 دولة بتاريخ مايو 2008م.

ثانياً: استعراض الجهود التي يجب أن تقوم بها المنظمات و الأدوار التي تقع على عاتق المنظمات العاملة في مجال الإعاقة أولاً و المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان و بقية المنظمات المختلفة ثانياً على النحو التالي:

متابعة تنفيذ الحكومة للمادة (33) التنفيذ والرصد على الصعيد الوطني:

- متابعة تنفيذ الاتفاقية من خلال رصد كل ما تقوم به الحكومة و المنظمات المختلفة من تنفيذها للاتفاقية.
- العمل مع المنظمات العاملة في حقوق الإنسان و المرأة و الطفل على تكوين مرصد وطني يتم فيه رصد كافة الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بمختلف أجهزتها و المجالس النيابية بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني.

تنفيذ المادة رقم (8) إذكاء الوعي.

- اللقاءات المباشرة وذلك بعمل الندوات، الحلقات الخ،،
- اللقاءات المباشرة مع طلاب المعاهد و الجامعات الخاصة و الحكومي.
- اللقاءات المباشرة مع الإعلاميين و الدفع بهم إلى نشر ثقافة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال البرامج الإذاعية و التلفزيونية و المسلسلات.

د. سحر أحمد الخشرمي

أستاذ مشارك قسم التربية الخاصة

مشرفة مركز خدمات الاحتياجات الخاصة

جامعة الملك سعود

المملكة العربية السعودية

أستاذ مشارك قسم التربية الخاصة، مشرفة مركز خدمات الاحتياجات الخاصة، جامعة الملك سعود. حاصلة على درجة الدكتوراه في التربية الخاصة من جامعة نوتنجهام في بريطانيا، لها مجموعة من الأبحاث المنشورة في مجلات علمية محكمة، شاركت في العديد من الندوات والمؤتمرات وورش العمل في مجال الإعاقة.

تجربة مركز خدمات الاحتياجات الخاصة بجامعة الملك سعود
في تنفيذ الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص من ذوي الاعاقة

المخلص:

تهدف هذه الورقة الى استعراض للمشروع التطويري المرتبط بألية تنفيذ وثيقة حقوق الاشخاص من ذوي الاعاقة في التعليم العالي الذي تبنته جامعة الملك سعود والتجربة العملية التي قام بها مركز خدمات الاحتياجات الخاصة للطلّابات في توفير الدعم الاكاديمي والاجتماعي للطلّابات من ذوات الاعاقة بالجامعة وتقديم التسهيلات البيئية والتنظيمية التي تعين في وصولهم وانجازهم للادوار المطلوبة منهم. وتستعرض الورقة البرامج المختلفة التي أسسها المركز والمبنيّة على دراسات علمية وميدانية للتعرف على احتياجات الطلاب والطلّابات، وعرض لنماذج مصورة من الواقع الحالي بعد التطوير، كما سيتم الاستعراض للخدمات المساندة بالمركز وجهات التعاون مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة التي تدعم جهود المركز في تحقيق تطلعاته في البيئة التعليمية الملائمة للطلّابات من ذوات الاحتياجات الخاصة. وستتناول الورقة - اخيرا - التسهيلات التقنية بما في ذلك التقنيات المساعدة التي وفرتها جامعة الملك سعود لدعم طلابها وطلّاباتها من ذوي الاعاقة وأثر ذلك على طلابها.



Ji-hoon Jung
Hye-Kyeong, Lee
Dong-Ju, Kim
Woon-Whan, Na

المتحدث الرئيسي :
المؤلف الثاني:
المؤلف الثالث :
المؤلف الرابع:
كوريا

تخرج من جامعة دايجو في كوريا، تخصص تأهيل مهني، وعمل متدرباً في أحد مراكز التأهيل في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عام.

البيئة المؤهلة للأشخاص من ذوي الإعاقة

دراسة بعنوان :

كفاءة التأهيل المهني (تحليل بيانات البيئة المحيطة)

المخلص :

صممت هذه الدراسة لتقديم التوجيهات العملية الفعالة والمهام المرتبطة بها لتسهيل عملية التأهيل المهني من خلال تحليل البيئة المحيطة حيث يتم في البداية تحليل العلاقات بين المتغيرات التي تؤثر على كفاءة الخدمات والتسهيلات المتوفرة في عملية التأهيل المهني وتكون الخطوة الثانية عملية تحليل العوامل التي تتسبب في التأثير سلبا على كفاءة هذه التسهيلات

أما الخطوة الثالثة فتتمثل في تقديم المقاييس المصممة لتحويل هذه الخدمات والتسهيلات إلى خدمات فعالة

ومن أجل الوصول إلى أهداف هذه الدراسة ، فقد تم استنتاج مدى كفاءة العوامل المختلفة من خلال تحليل الوضع التشغيلي للخدمات الموجودة من ثم تحليل العلاقة بين العوامل وكفاءة الخدمات والتسهيلات باستخدام طريقة (تحليل البيانات للبيئة المحيطة)

لقد تم التخطيط لهذه الدراسة أصلا ، من أجل إجراء مسح على ما مجموعه 21 خدمة مقدمة مع شهادات لإنتاج بضائع واستخدام أشخاص من ذوي الإعاقة لإنتاج البضائع من بين الخدمات التي يقدمها التأهيل المهني .

وقد تم إجراء المسح على 18 خدمة من خدمات التأهيل المهني وتم استبعاد 3 والتي كانت معلوماتها غير أكيدة من أجل تقييم كفاءة الخدمات ، ولقد كان المسح محصورا على الخدمات التي يتم فيها تشغيل الأشخاص من ذوي الإعاقة لإنتاج البضائع من أجل ضبط أي متغيرات والتي قد تبرز من خلال النوع أو الموصفات البيئية للخدمات.

وتقسم عوامل الكفاءة في عملية التأهيل المهني إلى قسمين : المدخلات والمخرجات

حيث أن المدخلات تتضمن ثلاث مراحل : الميزانية الاجمالية ، عدد الأشخاص من ذوي الإعاقة و عدد الموظفين الإجمالي ، بينما تتمثل المخرجات في 6 عوامل وهي : تاريخ الاستشارة أو تاريخ التقييم ، المهام المعطاة أو الأداء الوظيفي ، أداء برامج التأهيل المهني ، عدد الشهادات الممنوحة لإنتاج البضائع، متوسط الأجور الشهرية للأشخاص من ذوي الإعاقة ، وإجمالي المبيعات .

وتتلخص نتائج الدراسة فيما يلي :

أولا : أن تحليل البيانات للظروف البيئية المحيطة بين العوامل المتغيرة في المدخلات والمخرجات تشير إلى وجود ارتباط وثيق بين العدد الإجمالي للموظفين وعدد الأشخاص من ذوي الإعاقة وبين الميزانية الموضوعية ومتوسط الأجور الشهري للأشخاص من ذوي الإعاقة .

كما لوحظ أن خدمات التأهيل المهني والتي دفعت أجور أكثر لذوي الإعاقة حققت مبيعات أكثر.

وقد وجد أيضا أن برامج التأهيل المهني التي قدمت مزيدا من الخدمات ا دفعت أجور شهرية أقل للأشخاص ذوي الإعاقة ، مما يؤثر بوجود علاقة عكسية بين زيادة الخدمات وتراجع الأجور ، وهذا يمكن تفسيره بأنه كلما تم استثمار أموال أكثر في برامج التأهيل والتدريب كلما قلت الإنتاجية .



Se-Jin Park :

Mi-Ri, Jeon : المؤلف الثاني:

Kyung-Soon, Park : المؤلف الثالث:

Woon-Whan, Na : المؤلف الرابع:

كوريا

تخرج من جامعة دايجو في كوريا تخصص تأهيل مهني، وعمل متدرباً في مركز لتأهيل المعاقين في الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عام.

دراسة بعنوان :

دراسة على العوامل المتوقع تأثيرها على الاحتفاظ بالوظيفة للأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية

الملخص :

يحاول الأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية العيش بطريقة مريحة وذلك من خلال التكيف ، بتكييف أنفسهم مع المجتمع من خلال الحفاظ على وظيفة مستقرة بالرغم من وجود عوامل التمييز خصوصاً بعد دخولهم سوق العمل . وعلى أية حال فقد تتداخل وتتشابك المشاكل الخاصة وتلك التي تتعلق بالبيئة في الحياة المهنية فتؤثر على الاحتفاظ بالوظيفة ، وعلاوة على ذلك فقد تؤثر أيضاً بشكل سلبي على قضية التأهيل والدمج في المجتمع ، ويعتبر تحليل العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاحتفاظ بالوظائف مهمة في غاية الأهمية . وفي هذا السياق تبرز أهمية دراسة العلاقات بين الديمغرافية الإجتماعية ، الاضطرابات المرتبطة بها القدرات المهنية والعوامل البيئية الاجتماعية والحفاظ على الوظيفة ، والقيام بتحليل آثار هذه العوامل على الاحتفاظ بالوظيفة وعند إجراء هذه الدراسة ، تم جمع المعلومات على عينة من الأشخاص من ذوي الإعاقة العقلية بلغ عددهم 970 ممن تم توظيفهم ، حيث انهم كانوا قد سجلوا أسماءهم لطلب الاستشارات الوظيفية في الوكالة الكورية للاستشارات وتوظيف ذوي الإعاقة ، حيث استمرت الدراسة لمدة 6 سنوات من عام 2002 ولغاية عام 2007 ، وقد تم استبعاد الذين لا تنطبق عليهم الشروط.

ومن بين 511 شخصا تم اختيارهم للدراسة ، استطاع 300 منهم الاحتفاظ بوظائفهم لمدة 3 أشهر أو أكثر ، في حين أن 211 شخصا منهم حافظوا على وظائفهم لمدة تقل عن 3 أشهر.

ويمكن تلخيص النتائج على النحو التالي :

أولا : بعد تحليل العلاقات بين كل عامل من هذه العوامل والقدرة على الاحتفاظ بالوظيفة برزت 6 عوامل : العمر ، نوع الإعاقة ، الحالة الاجتماعية ، التاريخ الوظيفي السابق ، ودعم الأسرة والوظيفة المتوفرة .

ثانيا : تم دراسة آثار هذه العوامل على الاحتفاظ بالوظيفة : حيث كان لنوع الإعاقة أو المرض الأثر الأكبر على الاحتفاظ بالوظيفة متبوعا بالتاريخ الوظيفي السابق ، ودعم الأسرة والوظيفة المتوفرة وحجم العمل.



Eun-Jin Hwang

Ji-soon, Park

Eun-yeong, Choi

المتحدث الرئيسي :

المؤلف الثاني :

المؤلف الثالث :

كوريا

تخرجت من قسم التأهيل النفسي بجامعة دايجو في كوريا، وتحمل الترخيص بمزاولة مهنة أخصائي نفسي تأهيل، عملت كأخصائية نفسية في أحد مراكز علاج النطق والكلام، وعملت كمعالجة بالفن، ومعلمة مساعدة في مركز العلاج السلوكي

دراسة العوامل التي تؤثر على الرضا الوظيفي ومدى التزام المؤسسات في التأهيل النفسي

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار ضغوط العمل، التمكين والرضا الوظيفي والالتزام المؤسسي في التأهيل النفسي والتحقق من العوامل التي قد تسهل وتسهم في تحسين عملية التأهيل النفسي من قبل الأخصائي النفسي وتحقيق الرضا والالتزام المؤسسي

وقد أجريت دراسة خلال الفترة من 1-8 مايو 2008 وبلغت العينة 239 شخص كانوا قد سجلوا لدى الجمعية الكورية للتأهيل النفسي ، حيث

تم جمع وتحليل 100 نسخة من الاستبيان موضوع الدراسة.

تم تلخيص نتائج الدراسة على النحو التالي :

أولا :

كان للعوامل الديمغرافية المتنوعة أثر على عملية التأهيل النفسي ، التوتر ، التمكين ، الرضا الوظيفي والالتزام المؤسسي ، وعلى وجه الخصوص كان هناك آثار قوية للعمر ومدة العمل والأجور

ثانيا :
هناك ارتباط وثيق بين ضغط العمل والالتزام بالنظام، التمكين والرضا الوظيفي، التمكين والالتزام المؤسسي ، وكذلك ضغط العمل مع الرضا الوظيفي

ثالثا :
أظهرت الدراسة أن العلاقة بين ضغط العمل والتمكين لها تأثير على الرضا الوظيفي حيث أنه إذا تم التمكين على مستوى عالي فإن الرضا الوظيفي سيكون بالتالي عاليا، وبالتالي تقل الآثار الناجمة عن ضغط العمل.

ثالثا :
أظهرت الدراسة أن العلاقة بين ضغط العمل والتمكين لها تأثير على الرضا الوظيفي حيث أنه إذا تم التمكين على مستوى عالي فإن الرضا الوظيفي سيكون بالتالي عاليا، وبالتالي تقل الآثار الناجمة عن ضغط العمل.